A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

H/A/44/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 سبتمبر 2024

الاتحاد الخاص للإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (اتحاد لاهاي)

الجمعية

الدورة الرابعة والأربعون (الدورة الاستثنائية العشرون)
جنيف، من 9 إلى 17 يوليو 2024

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/65/1): 1 و2 و3 و4 و6 و8"2" و9 و13 و18 و21 و22.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 13، في التقرير العام (الوثيقة A/65/11).

3. ويرد التقرير الخاص بالبند 13 في هذه الوثيقة.

4. وترأس الاجتماع السيد باسكال فور (فرنسا)، رئيس جمعية اتحاد لاهاي.

البند 13 من جدول الأعمال الموحّد

نظام لاهاي

5. استندت المناقشات إلى الوثيقتين H/A/44/1 و H/A/44/2.

6. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة H/A/44/1 تتضمن اقتراحا بتجميد تطبيق وثيقة لاهاي (1960) (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1960")، واقتراحا تبعيا بتعديل اللائحة التنفيذية المشتركة بين وثيقة 1999 ووثيقة 1960 لاتفاق لاهاي (المشار إليهما فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة"). وذكرت الأمانة بأن اتفاق لاهاي وقع في 6 نوفمبر 1925، وسيحتفل بمرور 100 عام على توقيعه في 6 نوفمبر 2025. وأشارت الأمانة إلى أن وثائق متعاقبة قد اعتمدت على مر السنين، وأن ثلاث وثائق مختلفة طبقت بالتوازي لبعض الوقت، وهي وثيقة لندن (1934) (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1934")، ووثيقة 1960، ووثيقة جنيف (1999) (المشار إليها فيما يلي بعبارة "وثيقة 1999"). وأوضحت الأمانة أن وثيقة 1934 جمدت في عام 2010، ولكن نظام لاهاي لا يزال يعمل بموجب وثيقة 1960 ووثيقة 1999، مما جعل نظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي باسم "نظام لاهاي") معقدا للمستخدمين ومكاتب الدول الأعضاء والمكتب الدولي. وأشارت الأمانة إلى أن الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل") كان يراقب هذا الوضع بعناية على مدى العقد الماضي، ولاحظ أن وثيقة 1960 قد أصبحت غير مستخدمة عمليا، وأوصى في دورته الأخيرة في عام 2023 جمعية اتحاد لاهاي بتجميد طلبها. وفي هذا السياق، أوصى الفريق العامل أيضا بأن تعدل جمعية اتحاد لاهاي اللائحة التنفيذية المشتركة لتعكس التجميد بحذف جميع الأحكام التنفيذية المتعلقة بوثيقة 1960 مع النص على ضمان التسجيلات القائمة المسجلة بناء على تلك الوثيقة من خلال أحكام انتقالية. وأشارت الأمانة إلى أن التاريخ المقترح لدخول حيز النفاذ هو 1 يناير 2025. وخلصت الأمانة إلى أن اعتماد هذا الاقتراح سيكون معلما رئيسيا في تاريخ نظام لاهاي لأن عملياته ستستند في النهاية إلى وثيقة واحدة حديثة، وهي وثيقة 1999. وفيما يتعلق بالوثيقة H/A/44/2، أوضحت الأمانة أنه اقتراح لتعديل القاعدة 14 من اللائحة التنفيذية المشتركة، مع اقتراح لاحق لتعديل جدول الرسوم. وعلاوة على ذلك، أعدت الوثيقة H/A/44/2 بناء على طلب الفريق العامل، وسعت إلى استحداث تدبير انتصاف لمقدمي الطلبات الذين فاتتهم المهلة الزمنية لتصحيح المخالفات. وسيسمح تدبير الإعفاء الجديد لمودعي الطلبات بطلب تمديد الوقت في غضون شهرين من انتهاء المهلة الأولية. وتهدف التعديلات المقترحة ذات الصلة على جدول الرسوم إلى إدخال رسم إداري لهذا النوع الجديد من الطلبات. وعلاوة على ذلك، اغتنمت الفرصة لإضفاء الطابع الرسمي، في القاعدة 14 من اللائحة التنفيذية المشتركة، على ممارسة السماح لمودع الطلب بسحب طلب دولي قبل التسجيل الدولي. وأشارت الأمانة إلى أن التاريخ المقترح لدخول حيز النفاذ سيقرره المكتب الدولي، لأن تنفيذه يتطلب بعض التعديلات على نظام تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الفحص في المكتب الدولي.

7. وأعرب وفد أوكرانيا عن قلقه الكبير بشأن الآثار التقنية والمالية المرتبطة بإدراج لغات جديدة في نظام لاهاي. وفي حين أن الوفد لم يعرب عن معارضته لفكرة إدراج لغات جديدة، إلا أنه كرر اعتراضه الشديد على إدخال اللغة الروسية في نظام لاهاي. ورأى الوفد أنه ينبغي تقييم إدخال أي لغة جديدة بعناية، مع مراعاة الاحتياجات والتحديات المحددة التي يواجهها المستخدمون. وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء يمكن أن تلاحظ أن اللغة الروسية تحتل مرتبة منخفضة في معظم المعايير الموضوعية، والتي كان تطبيقها الحصري مؤشرا رئيسيا للنظر في هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، لم يجد الوفد أنه من المناسب مناقشة إدخال لغة بلد شن حربا عدوانية ضد أوكرانيا، وقصف مستشفيات الأطفال وارتكب مرارا وتكرارا أعمال انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لأصحاب الملكية الفكرية من الدول الأعضاء في الويبو. وحث الوفد الدول الأعضاء في اتحاد لاهاي والأمانة على النظر بعناية في الحجج المقدمة إلى الفريق العامل وإعطاء الأولوية للدعم الفعال والمستهدف لمستخدمي نظام لاهاي.

8. وشكر وفد إسبانيا المكتب الدولي والدول الأعضاء في اتحاد لاهاي على العمل الذي أنجزه الفريق العامل بهدف تطوير نظام لاهاي وتبسيطه. وفيما يتعلق بالوثيقة H/A/44/1، أيد الوفد تجميد وثيقة 1960، وبالتالي الانتقال إلى قانون واحد، هو وثيقة 1999، التي من شأنها أن تسهل استخدام النظام من قبل مقدمي الطلبات. وفيما يتعلق بالوثيقة H/A/44/2، أضاف الوفد أن التعديلات المقترحة ستعزز اليقين القانوني للنظام وستتجنب أي خسائر غير مرغوب فيها في الطلبات الدولية.

9. وصرح وفد المملكة العربية السعودية بأنه في مايو 2024، قدمت المملكة العربية السعودية وثيقة إلى المكتب الدولي بشأن نيتها الانضمام إلى وثيقة 1999، وأنها ستودع وثيقة انضمامها في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، أكد الوفد من جديد على أهمية إدراج اللغة العربية، التي كانت إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، كلغة رسمية في نظام لاهاي لأن ذلك سيكون حافزا لمزيد من استخدام نظام لاهاي من قبل أصحاب الحقوق في البلدان الناطقة بالعربية.

10. وأيد وفد اليونان اقتراح تجميد تطبيق وثيقة 1960 بما يتفق مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وذكر الوفد أن التجميد سيقلل من تعقيد نظام لاهاي ولن يكون له أي تأثير على التسجيلات والتعيينات الدولية النشطة المسجلة في السجل الدولي قبل تاريخ نفاذ التجميد. وقال الوفد إن اليونان صدقت على وثيقة 1999 في نوفمبر 2023 وهي ملزمة بها حاليا، مما يسمح لمودعي

الطلبات اليونانيين بالتماس حماية التصاميم في مجموعة أكبر من الدول الأعضاء. وأيد الوفد أيضا التاريخ المقترح لدخول حيز النفاذ والتعديلات اللاحقة المقترحة على اللائحة التنفيذية المشتركة.

11. وأشار وفد الاتحاد الروسي ، فيما يتعلق بالوثيقة H/A/44/1، إلى أن الوجود المتزامن لوثيقة 1960 ووثيقة 1999 يعقد نظام لاهاي. وأقر بأن الطلبات الدولية يمكن أن تخضع حاليا لشروط مختلفة اعتمادا على القانون المعمول به، مما أدى إلى تأثير سلبي على مقدمي الطلبات وخلق حالة من عدم اليقين القانوني والإجرائي. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن التجميد المقترح لتطبيق وثيقة 1960 سيجعل نظام لاهاي أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ وشمولا. وأعرب الوفد أيضا عن أمله في رؤية مشاركة أكثر نشاطا من الأمانة في توسيع نظام اللغات في نظام لاهاي، مع إدراج اللغتين الروسية والصينية كلغتي عمل. وأشار الوفد إلى أنه ملتزم بمبدأ تعدد اللغات ويعتقد أنه من الضروري مواصلة العمل على تحديث وتعزيز نظام لاهاي، بما في ذلك من خلال توسيع نظامه اللغوي. ورأى الوفد أن زيادة عدد اللغات سيؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي نظام لاهاي، الأمر الذي سيكون له بدوره تأثير إيجابي على دخل اتحاد لاهاي، حيث سيتمكن المزيد من أصحاب التسجيلات من إيداع الطلبات وإدارة التسجيلات باستخدام لغاتهم الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه بتطوير نظام لاهاي بشكل متعدد الأطراف وفعال. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أنه من المهم إجراء تحليل وتقييم شاملين لمختلف جوانب عمل النظام، بما في ذلك الجوانب المالية المتعلقة بأنشطته والرسوم وملاءمة وكفاءة نظام اللغات الحالي للمستخدمين. وأعرب الوفد عن استعداده للدخول في حوار بناء من أجل زيادة تحسين نظام لاهاي لصالح جميع مستخدميه.
وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد من جديد أنه يشعر بقلق بالغ إزاء الإجراءات المدمرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتسجيل وحماية حقوق التصاميم الصناعية لمودعي الطلبات وأصحاب الحقوق الروس، والتي كانت، في رأيه، مخالفة لقانون الملكية الفكرية الدولي. ورأى الوفد أن مثل هذه الخطوات غير مقبولة وغير مسموح بها على الإطلاق، وسيكون لها عواقب سلبية لا يمكن التنبؤ بها على نظام لاهاي بأكمله. وأخيرا، أشار الوفد إلى أنه قدم مرارا وتكرارا الحجج ذات الصلة التي تدعم شرعية إجراءات الاتحاد الروسي، وحث الدول الأعضاء على العودة إلى العمل الموضوعي والامتناع عن تسييس عمل الهيئات الرئاسية للويبو، مما يصرف انتباه المنظمة عن عملها المحدد.

12. وتحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتجميد تطبيق وثيقة 1960. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تطلعها إلى مواصلة المناقشة حول مراجعة جدول الرسوم، والذي ينبغي أن يتضمن تقييما لتأثير مراجعة جدول الرسوم الذي دخل حيز النفاذ في 1 يناير 2024. وفيما يتعلق بإدراج لغات جديدة في نظام لاهاي، رأت المجموعة أن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات المتعمقة حول بعض التدابير التقنية المتعلقة بإدراج لغات جديدة، لا سيما في سياق الآثار المالية السلبية المحتملة التي قد تترتب على مثل هذا القرار بالنسبة للمستخدمين الحاليين والمستقبليين لنظام لاهاي. وخلصت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق إلى أنه، مع مراعاة السياق الجيوسياسي الحالي، ليست في وضع يسمح لها حاليا بدعم إدخال اللغة الروسية في نظام لاهاي.

13. وأيد وفد ليتوانيا البيانين اللذين أدلى بهما وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ووفد أوكرانيا. وفيما يتعلق بإدراج لغات جديدة في نظام لاهاي، اتفق الوفد مع الوفود الأخرى التي رأت أن إجراء المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع ينبغي أن يستند إلى معايير موضوعية ويجب ألا يؤثر سلبا على مستخدمي نظام لاهاي، لا سيما بالنظر إلى الآثار المالية المحتملة. وفيما يتعلق بإدخال اللغة الروسية، رأى الوفد أن الاتحاد الروسي لا ينبغي أن يكون المستفيد الرئيسي من توسيع نظام اللغات في نظام لاهاي، مؤكدا أنه ينبغي ردع الدولة المعتدية عن استغلال أي من موارد الويبو وخدمات الملكية الفكرية العالمية لتبرير ودعم عدوانها العسكري على أوكرانيا. وفي تلك المناسبة، أعرب الوفد مجددا عن قلقه البالغ إزاء تشغيل نظام لاهاي فيما يتعلق بالعناوين الواقعة في الأراضي التي تم ضمها بشكل غير قانوني في أوكرانيا ولكن يشار إلى الاتحاد الروسي كبلد منشأ لها. وطلب الوفد تقييم التغييرات اللازمة المتعلقة بإمكانية تصحيح السجل الدولي أو رفض التسجيل الدولي للتصاميم الناشئة من الأراضي التي اعترفت الأمم المتحدة بضمها غير القانوني وتقديمها إلى الفريق العامل.

14. وأيد وفد بولندا البيانات التي أدلى بها وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ووفدي أوكرانيا وليتوانيا. وفيما يتعلق بإمكانية إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، رأى الوفد الحاجة إلى مزيد من المناقشات المتعمقة، مضيفا أن هذا الإدراج يجب أن يستند إلى معايير واضحة وموضوعية ويجب ألا يترتب عليه تأثير سلبي على مستخدمي نظام لاهاي، لا سيما مع مراعاة الآثار المالية المحتملة لهذه التغييرات. وطلب الوفد أن تؤخذ جميع الجوانب التقنية، ولا سيما بالنسبة لمكاتب الملكية الفكرية، في الاعتبار بعناية. وأشار الوفد إلى أنه ليس في وضع يسمح له بدعم إدخال اللغة الروسية في نظام لاهاي، بحجة أن الدولة المعتدية لا ينبغي أن تستخدم موارد الويبو أو أموالها أو أنظمتها العالمية لتسجيل الملكية الفكرية طالما أنها تواصل حربها غير المبررة وغير المبررة ضد أوكرانيا وتنتهك القانون الدولي.

15. وأيد وفد لاتفيا البيانات التي أدلى بها وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ووفود أوكرانيا وبولندا وليتوانيا. وفيما يتعلق بإدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، رأى الوفد أن هذا الموضوع يتطلب مزيدا من التحليل. وشدد على أن الغزو والعدوان-العسكري الشامل من جانب الاتحاد الروسي على أوكرانيا أعاق إجراء مناقشة أو اتخاذ قرار بشأن إدراج اللغة الروسية في نظام لاهاي. وردد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد ليتوانيا لتحليل المبررات القانونية التي قدمها الاتحاد الروسي لمواصلة الحرب في أوكرانيا، مدعيا أن الأراضي المحتلة في أوكرانيا هي أراض روسية ولتسجيل حقوق الملكية الفكرية الأوكرانية في الاتحاد الروسي.

16. وعن طريق بيان مكتوب، رحب وفد الصين بتجميد تطبيق وثيقة 1960، مما سيساعد على تبسيط الإطار القانوني لنظام لاهاي وتسهيل إدارته وتعزيز كفاءته. وأضاف الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على إدراج لغات جديدة في نظام لاهاي، بما في ذلك اللغة الصينية. وشدد الوفد على استعداده لمواصلة المشاركة في المناقشات ذات الصلة بطريقة إيجابية وبناءة، وأعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم جوهري بشأن هذه المسألة. وتوقع الوفد أن يقوم نظام لاهاي بتحسين وتحسين نفسه بشكل أكبر، وتسريع إدخال لغات جديدة، وتعزيز جاذبيته وتقديم خدمات أفضل ومزيد من الراحة للمستخدمين.

17. إن جمعية اتحاد لاهاي،

"1" قرّرت تجميد تطبيق وثيقة 1960، اعتباراً من 1 يناير 2025؛

"2" واعتمدت التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة، على النحو المبيّن في المرفقين الثاني والثالث من الوثيقة H/A/44/1، مع تحديد 1 يناير 2025 تاريخاً لدخول تلك التعديلات حيز النفاذ.

"3" واعتمدت جمعية اتحاد لاهاي التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة فيما يتعلق بالقاعدة 14 وجدول الرسوم، على النحو المبيّن في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة H/A/44/2، على أن يكون تاريخ دخولها حيز النفاذ التاريخ الذي يقرّره المكتب الدولي.

[نهاية الوثيقة]